

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1994/10
19 April 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الثانية

١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الموارد والآليات المالية

تقرير فريق ما بين الدورات العامل المفتوح العضوية المخصص للتمويل

.E/CN.17/1994/1

*

../..

100594 100594 94-18691

المحتويات

الصفحة	المقررات
٣	٨ - ١ مقدمة
٤	١٣ - ٩ أولا - النمو والتجارة ومعدلات التبادل التجاري
٥	١٨ - ١٤ ثانيا - الموارد المالية الدولية
٦	٢٤ - ١٩ ثالثا - الموارد المالية الوطنية
٨	٢٩ - ٢٥ رابعا - الآليات المالية الابتكارية
٨	٣٤ - ٣٠ خامسا - النظر المتعدد الأطراف في إصلاحات السياسة
١٠	٤٤ - ٣٥ سادسا - المجموعات القطاعية التمويلية
١٢	٤٥ سابعا - مسائل أخرى
١٢	٤٦ ثامنا - المجالات التي يجب اتخاذ إجراءات بشأنها
١٤	٥٤ - ٤٧ تاسعا - مسائل تنظيمية
١٤	٥٠ - ٤٧ ألف - افتتاح الدورة ومدتها
١٤	٥١ باء - الحضور
١٥	٥٢ جيم - انتخاب أعضاء المكتب
١٥	٥٣ دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
١٥	٥٤ هاء - الوثائق

المرفقات

١٦	 الأول - الحضور
١٩	 الثاني - جدول الأعمال

مقدمة

١ - أعربت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الأولى عن قلقها من أن الاستجابة العامة لتوصيات والتزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بالتمويل تتسم بالعجز بقدر ملموس عن تلبية التوقعات والاحتياجات (E/1993/25/Add.1 الفصل الأول، الفقرة ٥٥). وشددت اللجنة على أن عدم كفاية الموارد المالية يبقى عاملاً ضاغطاً رئيسياً يحول دون التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١، وقررت إنشاء فريق عامل مخصص للتمويل ينعقد ما بين الدورات، ويتألف هذا الفريق من حكومات تقوم بتعيين خبراء من أجل مساعدة اللجنة في أعمالها. ويرد بيان ولاية الفريق العامل في تقرير اللجنة (E/1993/25/Add.1، الفصل الأول، الفقرة ٦١).

٢ - وقام الفريق العامل، تنفيذاً منه لولايته، باستعراض تمويل التنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ مع التركيز بوجه خاص على إمكانية الحصول على تمويل دولي، وعلى تعبئة الموارد المالية الوطنية، وعلى الآليات المالية الابتكارية، وتمويل المجموعات القطاعية قيد الاستعراض، وهي الصحة، والمستوطنات البشرية، والمياه العذبة، والمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة.

٣ - واستندت مناقشة الفريق العامل إلى تقرير الأمين العام (E/CN.17/ISWG.II/1994/2) وعلى ورقات المعلومات الأساسية، ومن بينها تقرير "الاجتماع المعني بالمسائل المالية لجدول أعمال القرن ٢١"، الذي استضافته حكومتا ماليزيا واليابان في كوالالمبور في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٤. وأعرب الخبراء عن تقديرهم لتقرير الأمين العام ولورقات المعلومات الأساسية. واقترحوا إحالة هذه الورقات إلى الاجتماعات الدولية ذات الصلة للنظر فيها. وأعربوا عن رأي مؤداه أنه يكون من المفيد تضمين التقارير المقبلة مزيداً من التفاصيل غير المجمعة بشأن تدفقات الموارد، لاسيما إلى البلدان النامية ومنها، وإجراء مزيد من التركيز في التقارير وخلال المناقشات على تبادل الخبرات القطرية المختلفة.

٤ - والتقرير الحالي ليس نصاً قائماً على تفاوض. فالمقصود هنا هو فتح سبل جديدة وطرح أفكار جديدة لتمويل جدول أعمال القرن ٢١ بروح من الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي شرع بها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ويدعو الفريق العامل اللجنة إلى النظر في التقرير في دورتها الثانية في أيار/مايو ١٩٩٤. ويوصي بأن يعقد في الدورات المقبلة للجنة، اجتماع غير رسمي بمشاركة ممثلين من القطاع الخاص، بما في ذلك المصارف، والمنظمات غير الحكومية، ومشاركة أكثر نشاطاً من جانب المؤسسات المالية الدولية على مستوى رفيع، ومشاركة مجموعات رجال الأعمال، وذلك بغرض المساعدة على النظر الفعال في تأمين الموارد المالية للتنمية المستدامة.

٥ - وتم التشديد على أنه يلزم في أي استعراض للتقدم المحرز في تمويل التنمية المستدامة التركيز على التزامات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وعلى ملاءمة السياسات المتبعة في مجال تعبئة الموارد المالية الخارجية والداخلية، من أجل تنفيذ جميع عناصر جدول أعمال القرن ٢١. وتم في هذا الإطار إبداء التأييد الشديد للفكرة القائلة إنه يمكن تيسير تمويل جدول أعمال القرن ٢١ إلى حد كبير بإحراز تقدم على طريق تغيير أنماط الاستهلاك وتحقيق أنساق حياتية مستدامة.

٦ - ويقدم جدول أعمال القرن ٢١ إطار سياسيا متفقا عليه لتمويل التنمية المستدامة. والأمور المتصلة بتنفيذ الالتزامات المالية المتضمنة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك ما يتصل منها بزيادة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن بعض القضايا مثل هبوط معدلات التبادل التجاري، وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وخفض عبء الديون وتخفيفه، والسياسات المحلية السليمة والتدابير الأخرى المؤدية إلى إشاعة بيئة اقتصادية دولية ووطنية داعمة، كلها أمور ضرورية لنجاح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجب أن يظل حل هذه القضايا أولوية عاجلة في أولويات عمليتي الحوار وصنع القرار على الصعيد الدولي اللتين تجريان في اللجنة وغيرها من المحافل الحكومية الدولية، وكذلك في الإطار الوطني.

٧ - وكما ورد أعلاه، فإن الاستجابة العامة للتوصيات والالتزامات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن التمويل تتسم بالعجز بقدر ملموس عن تلبية التوقعات والاحتياجات. وعلاوة على ذلك، ليس هناك بعدما يثبت بصورة واضحة، على الصعيد الدولي، إتاحة موارد مالية كافية، يمكن التنبؤ بها وجديدة وإضافية، من أجل التنمية المستدامة، لاسيما للبلدان النامية. فالهدف المتمثل في تعبئة موارد مالية من أجل التنمية المستدامة يستلزم العمل على جميع الجبهات الممكنة، بما في ذلك اتباع نهج ابتكارية.

٨ - ولا يمكن الحصول على تمويل التنمية المستدامة إلا من مصادر دولية رسمية. ويعادل ذلك أهمية زيادة المدخرات العامة والخاصة على السواء، في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتوجيه تلك المدخرات نحو استثمارات تكون مستدامة بيئيا. وعلاوة على ذلك، يعد النمو الاقتصادي المطرد في جميع البلدان عاملا أساسيا لتأمين السلامة المالية لجدول أعمال القرن ٢١.

أولا - النمو والتجارة ومعدلات التبادل التجاري

٩ - يتسم النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والنامية، وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بفائق الأهمية في مجال التجارة وحصائل النقد الأجنبي، لاسيما للبلدان النامية. وخلال عام ١٩٩٤،

من المتوقع أن يصبح النمو الاقتصادي العالمي أكثر رسوخا بصورة تدريجية، إلا أن مدى قوة هذا النمو وتوقيته لا يزال غير متيقن، لاسيما في البلدان الصناعية.

١٠ - وقد حدد جدول أعمال القرن ٢١ عددا من العوامل التي يمكن أن تقلل قدرة البلدان النامية على أن تعبئ، عن طريق التجارة الدولية، الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ومن بين هذه العوامل الحواجز التعريفية وغير التعريفية. ويتيح تحرير التجارة فرصا لمعالجة هذه المشاكل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويتمثل أحد الجوانب الهامة لتحرير التجارة، لاسيما بالنسبة للبلدان النامية، زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

١١ - وفي هذا الصدد، تمثل جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي أنجزت مؤخرا معلما أساسيا مهما. وعلى الرغم من أنه ستمضي فترة زمنية قبل أن يمكن إجراء تقييم نهائي لنتيجة تلك الجولة، وبخاصة في المجالات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، هناك توافق أساسي في الآراء على أن مواصلة عملية التحرير ستعزز اتساع نطاق التجارة العالمية لفائدة جميع البلدان.

١٢ - وظلت الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية تنخفض بصورة تكاد تكون متواصلة منذ أوائل الثمانينات ولا يزال يشوبها الضعف. ومن المرجح أن يكون للانخفاض في أسعار السلع الأساسية أبلغ الأثر على البلدان ذات الهياكل الانتاجية الأقل تنوعا. ولا تزال السلع الأساسية تشكل معظم الصادرات في كثير من البلدان النامية، وبخاصة في افريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الفئة الأخيرة، التي تضم كثيرا من البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا في العالم، تغلب على نظمها الاقتصادية قلة المرونة، مما يجعل الاستعاضة عن إنتاج السلع الأساسية أكثر صعوبة أو تكلفة. فمن باب الأولوية العاجلة أن يقوم المجتمع الدولي بمساعدة تلك البلدان على تنويع اقتصاداتها.

١٣ - وقدمت اقتراحات تدعو إلى إيلاء مزيد من النظر إلى مفهوم الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة بالسلع الأساسية.

ثانيا - الموارد المالية الدولية

١٤ - ستواصل المساعدة الإنمائية الرسمية أداء دور هام في تلبية احتياجات الاستثمار. وينبغي بذل مزيد من الجهد للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، ومكافحة الفقر وحماية البيئة. وثمة حاجة كذلك إلى زيادة فعالية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية.

١٥ - وينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ولمنظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، أن تزيد بصورة ملموسة من قدرتها الفعلية لمعالجة مسألة التنمية المستدامة. ومن أقصى الأمور أهمية الحاجة إلى تسريع عملية إعادة توجيه وإعادة ضبط برامجها وسياساتها باتجاه التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

١٦ - وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، فإن هذا الأمر لا يستلزم منها استكمال برامج حواسيبها الالكترونية وغيرها من المرافق التقليدية بصورة مناسبة فحسب، بل أيضا تحديد وسائل جديدة وابتكارية لتعبئة موارد مالية إضافية، وتسريع توزيعها، وتعزيز قدرة هذه المؤسسات على تقديم برامج التعاون التقني.

١٧ - إن النمو العام الواعد في الاستثمار الأجنبي المباشر، لاسيما في البلدان النامية، يدعو إلى التفاؤل ويجب زيادة تعزيزه عن طريق اتباع سياسات ملائمة. وينبغي كذلك اتخاذ تدابير من شأنها جذب مبالغ متزايدة من تدفقات رأسمالية خاصة أخرى. ويلزم تشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية البيئية عن طريق استخدام ترتيبات البناء - التشغيل - التحويل، واستخدام التصنيفات البيئية وغيرها من الخطط في الأسواق المالية.

١٨ - ولكن رغم عدد من التطورات الإيجابية في مجال الديون وتخفيف عبء الديون، لا تزال الحالة العامة تبعث على القلق، لاسيما في أكثر البلدان فقرا. ويكون من المستصوب أن تبحث البلدان الدائنة زيادة إلغاء مطالباتها المستحقة على أكثر البلدان فقرا، لاسيما في إفريقيا، عن طريق الترتيبات الحالية لنادي باريس ("شروط تورنتو" المعززة)، وتطبيق المزيد من تدابير الإعفاء من الديون على غرار "شروط ترينيداد" المقترحة. ويلزم كذلك معالجة حالة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض.

ثالثا - الموارد المالية الوطنية

١٩ - في إطار السياسات الوطنية، يكون من المستصوب التوصل إلى مزيج أفضل بين الأنظمة التقليدية واستخدام الأدوات الاقتصادية، ومعالجة مسائل الإعانات المالية والنفقات العسكرية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الهياكل الأساسية البيئية.

٢٠ - وتمثل الأنظمة النهج المعتاد المتبع لحماية البيئة في معظم البلدان. وغالبا ما تستتبع هذه الأنظمة ارتفاعا في تكاليف الامتثال والالافاذ. ويقوم مختلف البلدان باستكشاف إمكانية استخدام الأدوات الاقتصادية، مثل الضرائب البيئية، والرسوم المفروضة على النفايات السائلة ورخص الانبعاث القابلة للتداول.

والسياسات التي تستخدم الحوافز الاقتصادية لن تكون فعالة إلا بمقدار استجابة الملوئين ومستعملي الموارد لها. وتتوقف هذه الاستجابة على عدد من العوامل، من بينها الملكية، والمنافسة وتصميم الأداة. ويمكن أيضا استخدام الأدوات الاقتصادية لتقديم حوافز الاستثمار في تكنولوجيات وعمليات أكثر نظافة. ويمكن النظر إلى التحرك نحو زيادة استخدام الأدوات الاقتصادية على أنه آلية هامة وتكميلية غير مباشرة لتمويل جدول أعمال القرن ٢١.

٢١ - وتفرض النظم الضريبية التقليدية ضرائب مباشرة وغير مباشرة على العمل والدخل والمدخرات والقيمة المضافة، وعادة ما تترك دون ضريبة استنفاد الموارد والتلوث (بل وتقدم لهما الإعانة). إن مثل هذا النظام يمكن أن ينقص من حوافز العمل والادخار والاستثمار والحفظ، ويشجع في الوقت نفسه على استنفاد الموارد والتدهور البيئي.

٢٢ - إن إجراء إصلاح للنظام الضريبي يمكن أن يغير مزيج من الضرائب ليتجه صوب الضرائب البيئية وبالتالي يقرب الاقتصاد من التنمية المستدامة عن طريق تشجيع التوظيف والنمو الاقتصادي وحفظ الموارد وعدم تشجيع استنفاد الموارد وتلوث البيئة. إن مثل هذا الإصلاح الضريبي يمكنه أن يؤدي إلى توفير الإنفاق الحكومي على وضع أنظمة بيئية والحد من التلوث ويؤدي من ثم بشكل غير مباشر إلى تعزيز أهداف جدول أعمال القرن ٢١. وينبغي أن يكون هذا الانتقال تدريجيا وأن ينفذ على مراحل لتفادي ارتباكات لا داعي لها. وبالإضافة إلى ذلك، لا بد من الحرص على حماية الفقراء والمحرومين بالصورة المناسبة.

٢٣ - وبالإضافة إلى الضرائب البيئية، يمكن أن يسفر عدد من السياسات الأخرى عن فوائد غير مباشرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة. ومن هذه السياسات تقليل الاحتياجات الإضافية من الموارد (مثلا، عن طريق تحسين كفاءة الطاقة وحفظها)؛ وتشجيع الرخص القابلة للتداول؛ وبيان حقوق الملكية؛ فضلا عن إلغاء الإعانات وتخفيض الإنفاق العسكري. ومن شأن تخفيض النفقات العسكرية أن يحرر موارد كبيرة يمكن استخدامها لتمويل التنمية المستدامة. إلا أنه يلزم دراسة هذه التدابير بطريقة أكثر تفصيلا لتقييم إمكانية تطبيقها وأثرها.

٢٤ - وأخيرا، أبدى اهتمام كبير في مجال استكشاف الوسائل والسبل الكفيلة بإشراك القطاع الخاص بصورة أقوى في الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

رابعا - الآليات المالية الابتكارية

٢٥ - ركزت المناقشات بشأن التمويل الابتكاري على الآليات ذات الصلة بالديون، والصناديق البيئية الوطنية، والأدوات التي تقوم على أساس السوق والآليات الضريبية الدولية.

٢٦ - وتعتبر مبادلات الديون بالتنمية المستدامة، عند تصميمها بعناية، أدوات مفيدة في مجال تقديم العون القصير الأجل، ويمكنها تكميل آليات أخرى مثل تحسين إمكانية الحصول على التمويل الدولي. وتشمل مبادلات الديون بالتنمية المستدامة مبادلات الديون بتدابير حفظ الطبيعة، إلى جانب مبادلات الديون بتدابير لنماء الطفل، وبرنامجي مبادلة الديون بالتعليم والديون بأنشطة الموئل.

٢٧ - وأبدى اهتمام شديد لإنشاء صناديق بيئية وطنية، يمكنها أن تقوم بدور حفاظ في تحسين الإدارة البيئية، وحفظ التنوع الحيائي، والاستخدام المنصف للموارد الطبيعية. وأنشئت صناديق بيئية في عديد من البلدان حصلت على تعهدات تمويلية كبيرة. وتتيح صناديق الاستثمار الخضراء وصناديق رأس المال المستثمر في مشاريع جديدة، التي أنشئت مؤخرًا في بعض البلدان، آليات وواعدة تقوم على أساس السوق لتعبئة الموارد للتنمية المستدامة، ولكن يجب عمل المزيد لتعزيز هذه الصناديق، بما في ذلك، إذا دعت الضرورة، إنشاء غرف مقاصة للحصول على معلومات دقيقة مستكملة.

٢٨ - أما التنفيذ المشترك في سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيجب أن ينمو في إطار الاتفاقية.

٢٩ - ويمكن أن تتضمن الآليات الدولية لتمويل التنمية المستدامة فرض رسوم على الانبعاثات الدولية، والرخص القابلة للتداول الخاصة بالانبعاثات غاز الدفيئة، وفرض ضرائب على السفر جوا، وكذلك الرسوم والترتيبات المتعلقة بتغطية الكوارث البيئية الدولية، بما في ذلك الكوارث ذات الصلة بنقل المواد والنفايات الخطرة. ويجب القيام بالمزيد من العمل، وبخاصة للنظر في إمكانية تطبيق هذه الآليات، وأشكالها القانونية وترتيباتها الإدارية.

خامسا - النظر المتعدد الأطراف في إصلاحات السياسة

٣٠ - من الممكن أن تستفيد جميع البلدان على المدى الطويل من الإصلاحات السياسية الدولية والمحلية التي تجعل من التنمية أكثر استدامة. إلا أنه، على المدى القصير، لن تتحقق الفائدة في الحقيقة لكل صناعة على حدة داخل البلد. فالصناعات التي تستخدم الموارد الطبيعية حاليا بأقل الطرق فعالية وتسبب أكبر كمية من النفايات، ستعاني أشد المعاناة. ومن المتوقع أن تعارض ادخال أية إصلاحات في السياسة العامة تجبرها على دفع كامل تكاليف الموارد التي تستخدمها والأضرار البيئية التي تتولد عنها.

٣١ - وفي حالات عديدة، سيكون لادخال الاصلاحات السياسية الضرورية عواقب اقتصادية دولية هامة. ولنأخذ مثلاً حالة اعانات الطاقة. فمن شأن خفض اعانات الطاقة أن يفرج عن موارد كبيرة في الميزانية، ويشجع على استخدام أكثر فعالية للطاقة، ويحسن نوعية الهواء. إلا أن ذلك يؤثر، على المدى القصير، في القدرة التنافسية للصناعات كثيفة الطاقة، ويؤدي إلى ضياع وظائف في تلك الصناعات، ويرفع أسعار العديد من السلع الضرورية، مما قد يصعب تحمله على العائلات المنخفضة الدخل بصورة خاصة. لذلك، فإن هناك ما يبرر تردد بعض البلدان في إلغاء إعانات الطاقة من طرف واحد. ويمكن توقع تردد مثير في مجال مواجهة إلغاء إعانات أخرى مضرّة بيئياً، فضلاً عن فرض ضرائب على التلوث وغيرها في السياسات المتعلقة باستيعاب التكلفة الخارجية داخلياً. وتوضيحاً لذلك، فإن إصلاح سياسة التجارة الدولية يقدم مثلاً مفيداً خاضع للاختبار وقتاً كافياً، على الصعوبات ذات الصلة. فتنشيط التجارة يعود بالفائدة، من حيث المبدأ، على جميع البلدان في المدى الطويل. ولكن إصلاح التجارة، من الناحية العملية، قد استغرق أكثر من ٤ عقود من المفاوضات شابها الملل في غالب الأحيان لم تنته بعد. لكنه تم إحراز تقدم مهم لما فيه مصلحة نمو التجارة الدولية. وليس من المتوقع أن تتحقق بصورة أكثر يسراً اصلاحات السياسة العامة المتصلة بهدف التنمية المستدامة الأكثر تعقداً.

٣٢ - وبناءً على ذلك، فإن إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي التي يدعو إليها جدول أعمال القرن ٢١ تتطلب سلسلة متنامية من العمليات المستمرة الطويلة الأمد. وفي بعض الحالات، تكون الفوائد البيئية والاقتصادية الناتجة من إصلاحات السياسة الداخلية مغرية لدرجة تشجع البلدان المستنيرة على اتخاذ إجراءات من طرف واحد. إلا أنه فيما يخص إصلاحات السياسة التي لها تشعبات دولية، ربما يكون من الضروري اتخاذ العملية طابعاً متعدد الأطراف. ولقد بدأت بالفعل عمليات كهذه إزاء مشاكل بيئية عالمية بحتة، أخذت شكل اتفاقيات دولية مختلفة. غير أنه لا توجد حالياً أي عملية خاصة بتنسيق اصلاحات السياسة العامة الداخلية المتصلة بالمشاكل البيئية الأكثر محلية. وأي تقدم يحرز باتجاه حل هذه المشاكل سيعود بالفائدة على جميع البلدان في المدى الطويل.

٣٣ - إن البدء بأكثر الاصلاحات السياسية سهولة يدفع بهذه العملية خطوة عملية إلى الأمام، والمقصود بهذه الاصلاحات تلك التي تعود بأكثر الفوائد الاقتصادية والبيئية وضوحاً وتستلزم أدنى حد من التكاليف السياسية. ويمكن، مع مرور الزمن، معالجة الاصلاحات الأكثر صعوبة، على غرار عملية تحرير التجارة التي سارت على نحو متدرج وعملي. وكلما ازدادت فوائد اصلاحات السياسة ظهوراً مع مرور الوقت، في صورة ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة نظافة البيئة، أصبحت اصلاحات السياسة المتعاقبة أكثر سهولة وربما أكثر سرعة.

٣٤ - والهدف النهائي هو التحرك تدريجيا وبثبات باتجاه تحديد ثمن الكلفة الكاملة لجميع السلع في كافة البلدان، مع المراعاة الكاملة لضرورة ضمان مصالح الفقراء والمحرومين. ومن المتوقع، عمليا، أن تسير البلدان بايقاعات مختلفة، نظرا لاختلاف القيود الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهها واختلاف المعايير البيئية التي تعتمد عليها. والعملية بالطبع في تحول دون قيام هذه البلدان باصلاحات من طرف واحد خارج إطار العملية نفسها. وتتوقف دقة تحديد الهيكل والترتيبات التفاوضية لهذه العملية على طبيعة الاصلاحات الخاصة ذات الصلة، مما يستلزم بالطبع إجراء دراسات تفصيلية. وينبغي أن يتم البحث والنظر بدقة في استخدام المحافل القائمة أو في استحداث عملية ما على غرار عمليات التفاوض الدولية المجربة (ربما سلسلة من "الجولات الخضراء").

سادسا - المجموعات القطاعية التمويلية

٣٥ - المجموعات القطاعية الخمس المستعرضة هي الصحة، والمياه العذبة، والمستوطنات البشرية، والمواد الكيميائية السمية، والنفايات الخطرة. وتشتمل هذه المجموعات على جوانب تمويلية متنوعة وترتبط فيما بينها بطرائق مختلفة، وتتصف الآليات المالية ذات الصلة بالقطاعات بعدة سمات أساسية مشتركة.

٣٦ - وثمة حاجة فعلية إلى موارد مالية إضافية في جميع القطاعات قيد البحث. والمثال على ذلك أن هناك ما يزيد على بليون نسمة في البلدان النامية يقطنون أماكن غير صالحة للإسكان البشري. ولا تتوفر لدى بليون نسمة إمدادات كافية من المياه العذبة، وثمة ١,٧ بليون نسمة لا تتوفر لهم خدمات اصحاب بيئي كافية. كما أن أعدادا كبيرة مثيلة من الناس تفتقر إلى امكانية الحصول على الرعاية الصحية الأولية وغيرها من أشكال الرعاية الصحية. وتعرض أعداد كبيرة للكيمياويات السامة والنفايات الخطرة.

٣٧ - ويتزايد الإقرار الحاجة إلى التحول من النهج التقليدي القائم على العرض، إزاء القطاعات وقوامه التخطيط من أعلى إلى أسفل (مشاريع القطاع العام والتركيز على كمية الخدمات المقدمة) باتجاه نهج قائم على الطلب يقتضي مشاركة أكبر من القطاع الخاصة والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية في تمويل وتحديد أنواع الخدمات التي ينبغي تقديمها. ويمكن أن يؤدي إعداد وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، إذا حدثا بصورة سليمة، إلى تيسير تطبيق هذه النهج القائم على الطلب.

٣٨ - وثمة تشديد كذلك على الحاجة إلى التركيز على الوقاية من التلوث بدلا من التركيز على إيجاد حلول علاجية لاحقة.

٣٩ - وتسلم النهج الجديدة بأن المستعملين هم أكثر الناس قدرة على تقييم أنواع الخدمات المرغوبة وعلى الموازنة بين فوائد وتكاليف مختلف أنواع الخدمات. وتشدد هذه النهج على أهمية التمويل الذاتي (استعادة التكلفة بفرض رسوم على المستعملين) والتخطيط القائم على المشاركة، والتنمية، وإدارة الخدمات المقدمة. وتدعو علاوة على ذلك، إلى اتخاذ القرارات على أدنى مستوى مناسب. ولا تتناول التمويل بصفته نشاطا مكملا، يتم تقدير كلفته ما أن يحدد المخططون الحكوميون نوع الخدمات التي ستقدم ومستواها، إنها بالأحرى تدمج الاعتبارات المالية والاقتصادية في صلب التنمية القطاعية عن طريق تحديد ماهية الخدمات التي يريدونها المستعملون ويكونون على استعداد لدفع ثمنها.

٤٠ - وتتوافر مجموعة من الآليات التمويلية لجمع الأموال اللازمة للاستثمار في المجالات القطاعية المستعرضة. ويتغير مزيج الآليات الملائم من قطاع إلى آخر ومن بلد إلى آخر. وينبغي تخصيص الأموال لاستثمارات تكون سليمة اقتصاديا، وينبغي للأسعار أن تشمل التكلفة بصورة عامة، ولا ينبغي، إن أمكن، استخدام الأموال العامة إلا للخدمات التي تفيد عموم الناس.

٤١ - والأمثلة متاحة على تطبيق هذه المبادئ العامة في القطاع الصحي والإمداد بالمياه والتخلص من النفايات الخطرة. وتعد المرافق الصحية والصحة والسكان مجالات بها ما يبرر صرف أموال عامة إضافية تتناسب والفوائد العامة التي تقدمها. وفي مجال الصحة، غالبا ما تكون قدرة الدفع شديدة المحدودية لدى المعوقين والفقراء، الذين يشكلون نسبة عالية من الفئات التي تستهدفها برامج الرعاية الصحية.

٤٢ - وتعد المساعدة الانمائية الرسمية، وقروض المؤسسات المالية الدولية، وفي بعض الحالات مبادلات الديون، مصادر مهمة للتمويل الخارجي للأنشطة القطاعية. وتبقى المساعدة الانمائية الرسمية مهمة بصورة خاصة للبلدان المنخفضة الدخل. ولقد اعتبر جدول أعمال القرن ٢١ الموارد الداخلية مصدرا مهما لتمويل الأنشطة القطاعية. وتعتبر رسوم المستعملين والأدوات التي تقوم على أساس التسعير بالكلفة الكاملة، وسائل لاستعادة الكلفة. ويمكن للقطاع الخاص كذلك أن يقدم التمويل للاستثمارات القطاعية، مثلا عن طريق خطط البناء - التشغيل - التمويل وغيرها من الخطط ذات الصلة.

٤٣ - وثمة حاجة إلى إعادة توجيه المناقشات المقبلة الخاصة بتمويل المجالات القطاعية من جدول أعمال القرن ٢١ صوب مزيج أفضل من اصلاحات السياسة العامة والمصادر المالية، نظرا لوسع تنوع الآليات التمويلية التقليدية والابتكارية. وتحديد مثل هذه المصنوفة من المصادر والآليات المالية المناسبة التي تبدو واعدة جدا لقطاعات معينة، سيفيد اللجنة في مناقشتها إطارا للسياسة العامة لتعبئة الموارد المالية الداخلية والخارجية، بما فيها الموارد الجديدة والاضافية. حينئذ، يمكن أن يقوم واضعو السياسة الوطنية، والمؤسسات المالية، والمانحون، وغير ذلك من الأطراف المهتمة بالنظر في هذا الإطار. ولا يستلزم وضع إطار السياسة

العامية هذا مشاركة الخبراء في مجال القطاعات وحسب، بل أيضا مشاركة الخبراء في مجال التمويل العام، والمصرفيين والمستثمرين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة من القطاع الخاص، فضلا عن المنظمات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، يتم تشجيع البلدان والمنظمات المهتمة على النظر في رعاية وتنظيم حلقات عمل بين الدورات وإجراء دراسات افرادية تختص بتمويل مجموعات قطاعية معينة، بغية وضع توصيات وتعيين آليات تمويلية محددة لكي تنظر فيها اللجنة عن طريق فريقها العامل المعني بالتمويل. وإن هذا التحليل المعمق لتنوع الاحتياجات المالية في مختلف القطاعات يمكن أن يساعد أيضا على زيادة تعبئة الدعم السياسي لتقديم المساعدة الانمائية الرسمية.

٤٤ - وينبغي للأعمال الأخرى التي سيضطلع بها في مجال التمويل القطاعي أن تشمل تفصيلا أكثر وضوحا لمصادر التمويل، بما فيها المساعدة الانمائية الرسمية، وفقا للمجموعات القطاعية من جدول أعمال القرن ٢١، ونهجاً محسناً لتقييم احتياجات الاستثمار لقطاعات معينة مقارنة بالموارد المالية المتاحة.

سابعاً - مسائل أخرى

٤٥ - أحاط الفريق العامل علماً بالرسالة التي وردت إليه من رئيس فريق ما بين الدورات العامل المفتوح العضوية المخصص لنقل التكنولوجيا والتعاون، والمتعلقة بالاقترحات بشأن التدابير والآليات الخاصة بتمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً. وتتوافق هذه الاقتراحات مع قائمة الآليات المالية التي ناقشها الفريق العامل المعني بالتمويل. وفي هذا الصدد، سوف يلزم تطبيق كامل مجموعة الأدوات والترتيبات المالية التي يحددها هذا التقرير، من أجل تمويل المساعدة في مجال التكنولوجيا، لاسيما في البلدان النامية، إلى جانب الأدوات والترتيبات المالية التي حددها الفريق العامل المعني بنقل التكنولوجيا والتعاون (E/CN.17/1994/11، الجزء الرابع).

ثامناً - المجالات التي يجب اتخاذ إجراءات بشأنها

٤٦ - يوصي الفريق العامل للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تقوم في دورتها الثانية بما يلي:

(أ) اشراك قطاع الأعمال الخاص والأوساط المالية والمنظمات غير الحكومية بصورة أكثر نشاطاً في الجهود المبذولة من أجل التعبئة الفعلية للموارد المالية بغية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبالنظر في زيادة تعزيز الحوار مع هذه الجهات في الدورات المقبلة للجنة مثلما أوصت به الفقرة ٤ أعلاه.

(ب) حث جميع الأطراف المعنيين على القيام، بروح من الشراكة العالمية، على:

١٠' أن تنفذ جميع الالتزامات المالية التي تم التعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الانمائية الرسمية، وبأن تواصل البحث عن استخدام أكثر فعالية للمساعدة الانمائية الرسمية؛

١١' أن تزيد إلى حد كبير قدرة المؤسسات المالية الدولية ومنظمات دولية أخرى كي ينفذ جدول أعمال القرن ٢١ بصورة أكثر فعالية ووضوحاً؛

١٢' أن تنفذ سريعاً تحرير التجارة الذي تم الاتفاق عليه في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وأن تسعى إلى مزيد من تحرير التجارة؛

١٣' أن تدعم جهود البلدان النامية، لاسيما في افريقيا، في مجال تنويع اقتصاداتها بغية تخفيف آثار التطورات السلبية لمعدلات التبادل التجاري؛

١٤' أن تعزز تدابير السياسة التي من شأنها تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رأس المال الخاص الأخرى؛

١٥' أن تسعى إلى زيادة خفض الديون الخارجية وتدابير تخفيف عبء الديون، بما في ذلك البحث عن وسائل ابتكارية لمعالجة مشكلة الديون؛

١٦' أن تواصل تعزيز الخطط والاستراتيجيات الوطنية في مجال التنمية المستدامة؛

١٧' أن تعزز تعبئة الموارد المالية الداخلية من أجل التنمية المستدامة عن طريق مختلف الوسائل، بما فيها اصلاحات السياسة واستخدام الأدوات والحوافز الاقتصادية؛

١٨' أن تنظر في استخدام محفل متعدد الأطراف فعال كي يعزز بصورة أفضل تنسيق اصلاحات السياسة لأغراض التنمية المستدامة؛

١٩' أن تعزز تبادل المعلومات بشأن خبرات محددة ذات صلة بتمويل التنمية المستدامة؛

(ج) أن تعزز البحث عن مزيج واف من السياسات ومصادر التمويل لمختلف المجالات القطاعية حسبما ورد في هذا التقرير؛

(د) أن تنظر في وسائل ملائمة للبحث بصورة مستفيضة في الأدوات المالية التقليدية والابتكارية المقترحة في هذا التقرير، عن طريق مختلف الوسائل، ومن بينها حلقات العمل؛ ودراسات الحالات، والمشاريع الرائدة.

تاسعا - مسائل تنظيمية

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

٤٧ - اجتمع الفريق العامل في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ١٩٩٤، طبقاً لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١٤/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. وعقد الفريق العامل ست جلسات (من ١ إلى ٦).

٤٨ - افتتح الدورة رئيس اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، السيد رازالي اسماعيل (ماليزيا).

٤٩ - وأدلى وكيل الأمين العام لشؤون تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ببيان استهلالي.

٥٠ - وأدلى ببيان كذلك ممثل ماليزيا.

باء - الحضور

٥١ - حضر الدورة ممثلون عن جميع الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة. كما حضر مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وغير أعضاء فيها، وممثلون عن منظمات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وترد قائمة بالمشاركين في المرفق الأول لهذا التقرير.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٥٢ - انتخب الفريق العامل في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، السيد لين سي - يان (ماليزيا) رئيساً بالتزكية.

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٥٣ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٨ شباط/فبراير، أقر الفريق العامل، بعد سماعه بيانا أدلى به ممثل البرازيل، جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة E/CN.17/ISWG.II/1994/1 (انظر المرفق الثاني).

هاء - الوثائق

٥٤ - كان معروضا على الفريق العامل تقرير الأمين العام المعنون "الموارد والآليات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة: استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة (E/CN.17/ISWG.II/1994/2) وعدد من ورقات المعلومات الأساسية.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء

الاتحاد الروسي:	
استراليا:	طوني كيلوي، كورين تومكنسون
المانيا:	هانز بيتر شيبول، كنوت باير، يورغن ونديروث
انتيفوا وبربودا:	ليونيل هيرست، جون و. آش
اندونيسيا:	
اوروغواي:	
اوغندا:	
ايسلندا:	
ايطاليا:	
باكستان:	
البرازيل:	رونالدو موثا ساردنبرغ، بدرو موتا بنتو كويلهو، ريجيس برسي ارسلانيان، رينو دي فريتاس كاسترو
بربادوس:	
بلجيكا:	هنري دومون، ج. انجيلين، فيليب بيتر.
بلغاريا:	ايفان فلاديميروف بيشيف
بنن:	رينيه فاليري مونجي، روجا ثيين بياو
بورкина فاسو:	غايتن ريموانغيا أو يدرا ووغو، مامادو سيرمي، موسى ب. نيبه، أوا أودرا، أوغو
بولندا:	وويسيتش بو نيكوسكي
بوليفيا:	أروين أورتي. غاندارياس
بيلاروس:	اليكسي أ. موجوخوف، غريغوري بوروشكو
تركيا:	استقلال البار، لوفانت مراد برهان، حسين أفني كرشوغلو
تونس:	صلاح الدين عبدالله، عمور ارداوي، فريحة جعفر، سالم غولي، غازي جمعة
الجزائر:	
الجمهورية التشيكية:	بدرتش مولدان، كاريل زيبراكوفسكي
جمهورية تنزانيا المتحدة:	

جمهورية كوريا:	وونيل شو، هو ساينغ ري، دونغ ووك كيم، هونغ جاي ايم، هون شوي
سري لانكا:	س. أ. كاروناراتني
سنغافورة:	شو تاي سو، فيجي مينون، برهان الدين غنور
شيلي:	غونزالو بيغس
الصين:	وانغ باوليو، وانغ كسياولونغ
غابون:	
غينيا:	
فانواتو:	
فرنسا:	مونيك باربو، برنارد دوفين، فيليب دي لا كروا
الفلبين:	خوسيه لينو غيريرو، جيل بلتران
فنزويلا:	كارلوس بيغيرو، خافيير دياز، ماريا أ. سيلفا
كندا:	جون فرايجر، مارك غاون، سوشمان جيرا، كارول نيلدر - كورفاري، جنيفر آيرش
كوبا:	كونسبسيون مونيوس
كولومبيا:	لويس فرناندو جاراميو، خوانيتا كاستانيو، هيرناندو كلافيخو
ماليزيا:	لين سي يان، عدنان عبد الجليل، زين العز نام يوسف، س. ثاناراجاسنغام، حسين حنيف، بدر الدين عبد الرحمن
مصر:	مصطفى طلبه، سمية سعد، طارق جنينة
المغرب:	عبدالله الأودغيري، أحمد أمازيان
المكسيك:	جيراردو لوزانو، خوسيه روبليس، باتريسيا بلمار.
ملاوي:	فيكستون د. ماثوبا
المملكة المتحدة	
لبريطانيا العظمى	
وايرلندا الشمالية:	سوما شاكرابرتي، أن غرانت، فيكتوريا هاريس، روبن بارنت
ناميبيا:	أرنولد فان كنت
النرويج:	سفين أس، ايدون ايدهم
النمسا:	
نيجيريا:	
الهند:	
هنغاريا:	اسطفان غبيبنار
هولندا:	ف. ل. شلينجمان جوك والر، آريان همبرغر، باتريسيا فريي، مارغو دي يونغ

الولايات المتحدة

الأمريكية: ويليام ميلام، جون ب. ماكفينيس، جورج هرفوت، بيزا ويليامس انيغولت، مارك كندال
اليابان: ثاكاو شيباتا، كينجي شينودا
الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الأرجنتين، الأردن، اسبانيا، استونيا، اسرائيل، جمهورية ايران الاسلامية، ايرلندا، بيرو، تايلند، ترينيداد
وتوباغو، جزر البهاما، الدانمرك، زمبابوي، السويد، العراق، عمان، غيانا، فنلندا، كينيا، لاتفيا، ليتوانيا، المملكة
العربية السعودية، موريتانيا، ميانمار، نيبال.

الدول غير الأعضاء الممثلة بمراقب

الأمانة العامة للأمم المتحدة، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج
الأمم المتحدة الانمائي، جامعة الأمم المتحدة.

الوكالات المتخصصة ومجموعة الاتفاق العام
بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات"

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الاقتصادي الأوروبي.

المنظمات غير الحكومية

الاتحاد الوطني للأحياء البرية (منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي
والاجتماعي، الفئة الثانية): جمعية كوستو، وكالة التقدم (منظمتان غير حكوميتين معتمدتان لدى اللجنة
المعنية بالتنمية المستدامة).

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٢ - استعراض عام للموارد والآليات المالية في سياق الفصل ٢٢ من جدول أعمال القرن ٢١ ووفقاً للمقرر واو الذي اتخذته اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في دورتها الأولى.
- ٣ - سبل ووسائل زيادة فعالية استخدام الموارد المالية القائمة وتعبئة موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر:
 - (أ) النظر في آليات السياسات على الصعيد الدولي، مثل تخفيف عبء الديون، ومعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع الأساسية، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، والاستثمار الأجنبي الخاص، فضلاً عن استعراض آليات التمويل الابتكاري في سياق الفقرة ٣٣ - ١٦ من جدول أعمال القرن ٢١.
 - (ب) النظر في آليات السياسات على الصعيد الوطني؛
 - (ج) خبرات ومبادرات محددة في القطاعات قيد الاستعراض.
- ٤ - الاحتياجات المتعلقة بالموارد والآليات المالية في القطاعات قيد الاستعراض ومدى توافر تلك الموارد والآليات وكفايتها: مسائل تقييمية ومنهجية.
- ٥ - خيارات محددة في مجال السياسات المتعلقة بتعبئة الموارد المالية من أجل التنفيذ المتوازن لجميع الجوانب المعروضة للنظر على اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة في عام ١٩٩٤ من جدول أعمال القرن ٢١، على ضوء مناقشة البنود السالفة الذكر.
- ٦ - مسائل أخرى.
- ٧ - اعتماد تقرير الفريق العامل.

— — — — —